Journal Of Economics and Management | VOLUME: 10/ N°: 01 (2026), PP 348-364
P-ISSN: 2572-0090 E-ISSN: 2710-799X

The Role of Financial Inclusion in Stimulating Economic Growth: An Econometric Study on a Sample of MENA Countries

Filali Youcef [1*]
Oran Graduate School of Economics/ Algeria/ MIFMA Laboratory
youcefpo13@gmail.com

Received: 28/03/2026, Accepted: 05/05/2026, Published: 10/06/2026

Abstract :

This study analyzed the relationship between financial inclusion indicators and economic growth using a sample of MENA countries (Algeria, Tunisia, Egypt, Kuwait, Qatar, Saudi Arabia) during the period 2004–2023, The study employed an econometric methodology using Panel Data Models, and financial inclusion was measured through four main indicators: the number of commercial bank branches, the number of borrowers, the number of depositors in commercial banks, and the number of ATMs.The estimation results using the Fixed Effects Model (FEM) revealed a positive and statistically significant relationship between the number of commercial bank branches and economic growth, while the relationship was negative for the other indicators. This outcome can be explained by several factors, including the misuse of loans, low financial literacy, and the inefficient allocation of deposits into productive investments. Moreover, the results highlighted a gap between the current financial institutional framework and the effectiveness of financial inclusion in generating a positive impact on the economy.

Keywords : Financial inclusion, economic growth , financial indicators, bank loans, commercial bank.

JEL Classification Codes: E44, C33, G28.

Filali Youcef *

دور الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على عينة من دول منطقة MENA

فيلالي يوسف [1]

[1]أستاذ محاضر قسم ب ، المدرسة العليا للاقتصاد وهران (الجزائر) ، مخبر النقود و المؤسسات المالية في المغربي العربي

youcefpo13@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/03/28 تاريخ القبول: 2026/05/05 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في عينة من دول منطقة MENA (الجزائر، تونس، مصر، الكويت، قطر، السعودية) خلال الفترة (2004-2023) ، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الاقتصاد القياسي باستخدام نماذج بيانات البانل(Panel Data Models) ، وقد تم قياس الشمول المالي من خلال اربعة مؤشرات رئيسية: عدد فروع البنوك التجارية، عدد المقترضين، وعدد المودعين في البنوك التجارية، عدد ماكينات الصراف الآلي ، أظهرت نتائج التقدير باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً بين عدد فروع البنوك التجارية والنمو الاقتصادي، في حين جاءت العلاقة سالبة بالنسبة لبقية المؤشرات ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدة عوامل من بينها سوء استخدام القروض، وضعف الثقافة المالية، وغياب التوظيف الفعّال للودائع في استثمارات إنتاجية، كما كشفت النتائج عن وجود فجوة بين البنية المؤسسية المالية الحالية وفاعلية الشمول المالي في التأثير الإيجابي على الاقتصاد.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي ، المؤشرات المالية، القروض البنكية ، البنوك التجارية.

تصنيفات JEL: G28 ،C33، E44.

مقدمة :

شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا بدراسة النمو الاقتصادي وجوانبه المتعددة من خلال تحليل التغيرات في معدلات النمو بين البلدان على المدى الطويل ، وقد أظهرت الجهود البحثية الدولية وجود ارتباط بين مستويات الشمول المالي والنمو الاقتصادي،

ويقصد بالشمول المالي إتاحة الخدمات المصرفية والمالية لمختلف فئات المجتمع بما يضمن إدماج الأفراد اقتصاديًا بغض النظر عن مستويات دخلهم أو حجم مدخراتهم، وهو يركز على توفير الحلول المالية للفئات المحرومة اقتصادياً ويستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع لوصف توفير خدمات الادخار والقروض بصيغةٍ ميسورة التكلفة وسهلة الاستخدام ، ويهدف إلى ضمان استفادة الفقراء والمهمشين على أفضل وجه من أموالهم والحصول على التعليم المالي..

مع التقدم في التكنولوجيا المالية والمعاملات الرقمية، أسهمت الشركاتُ الناشئةُ المتزايدة في تبسيط الوصول إلى الشمول المالي ، ويوضح أن مستويات الشمول المالي تختلف اختلافًا كبيرًا في جميع أنحاء العالم، وفقا للأمم المتحدة ، يفتقر ما يقرب من ثلاثة مليارات شخص من أصل ستة مليارات حول العالم إلى الوصول إلى المنتجات المالية الرسمية أو الخدمات مثل الحسابات المصرفية والتسهيلات الائتمانية والمدفوعات والتأمين ومنتجات المعاشات التقاعدية، كما أن 28% من البالغين في البلدان النامية يقولون إنهم سيستنفدون مدخراتهم

إذا كانوا بحاجة إلى المال في حالات الطوارئ، ومع ذلك فإن 56% من هؤلاء البالغين لا يدخرون في مؤسسة مالية، فالأموال التي تقع حرفيا في الأدراج في المنازل ينتهي بها المطاف إلى فقدان أسعار الفائدة المرتفعة المعروضة في البلدان النامية (وهذه سياسة شائعة تستخدم للحد من التضخم)، وبالتالي فإن قيمتها الحالية صافية أقل عند استخدامها في المستقبل.

اشكالية الدراسة:

جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف تساهم مؤشرات الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2004-2023)؟

فرضية الدراسة:

- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول منطقة MENA .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرّف على مفهوم الشمول المالي وأبعاده المختلفة عبر مؤشراته، وبيان الدور الذي يؤدّيه في تحقيق النمو الاقتصادي في دول منطقة MENA .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على دور مؤشرات الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2004-2023) ، إذ تساهم هذه المتغيرات في دفع عجلة الاقتصاد وتعزيز نموّه ، تُمكِّن البنوكَ من تمويل احتياجات عملائها الاستثمارية والاستهلاكية وفقاً لأهدافها وغاياتها التنافسية و يسهم في توضيح طرق تحسين انتشار ونفاذ الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع بما يعزز النمو الاقتصاد.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على:

- المنهج الوصفي التحليلي :لدراسة الإطار النظري لمفهوم الشمول المالي وأهميته .
- المنهج القياسي :من خلال استخدام نماذج بيانات البانل (Panel Data) الساكنة، لتحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على عينة من دول منطقة MENA خلال الفترة (2004-2023). وتشمل ستّ دول هي: الجزائر وتونس ومصر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية.

المحور الاول: الدراسات السابقة

-**دراسة (Fundji, 2024):** سعت هذه الدراسة التجريبية للتحقق من العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في شرق وغرب وجنوب أفريقيا خلال الفترة من 2009 إلى 2021. واستخدمت الدراسة طريقة المربعات

الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS) ،وتم استخدام المتغيرات التالية :الناتج المحلي الإجمالي للفرد وهو متغير تابع(GDP)،المتغيرات المستقلة ممثلة في مؤشرات الشمول المالي: عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 1000 كيلومتر مربع)(ATM) ،الودائع القائمة لدى البنوك التجارية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)(Odcb) ، عدد فروع البنوك التجارية (لكل 1000 كيلومتر مربع)(Cbb) ،القروض القائمة من البنوك التجارية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجملي)(Olcb) ،المتغيرات الضابطة: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة(FDI) ،الالتحاق بالتعليم الابتدائي (Pse)،نمو السكان الحضري (Upg) ،نمو السكان الريفيين (Rpg) أظهرت النتائج أن الشمول المالي له تأثيرات إيجابية وهامة إحصائياً على النمو الاقتصادي في جميع النماذج المقدرة. تم تقسيم عينة البحث إلى مجموعتين حسب مستوى الدخل، حيث وجد أن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في كل من البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض.

-دراسة (Siddik & Bala-Keffi, 2024): هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي بالاعتماد على بيانات من 153 دولة خلال الفترة (2011-2020).واستخدمت الدراسة مجموعة من نماذج الاقتصاد القياسي حيث تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الانحدار العشوائي ذي العتبة ،ونموذج الديناميكي ذي العتبة اما المتغيرات :المتغير الرئيسي المستقل هو الشمول المالي(Financial Inclusion) و تم قياسه بملكية الحسابات في مؤسسة مالية أو مع مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول،والمتغير التابع :النمو الاقتصادي، تم قياسه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد بالعملة المحلية، والمتغيرات الضابطة:التنمية الماليةوتم قياسها بنسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي،الجودة المؤسسة و تم قياسها بمؤشرات دليل المخاطر القطرية الدولي للظروف الاجتماعية والاقتصادية، العولمة وتم قياسها بمؤشر العولمةKOF ، وتوكد النتائج وجود العلاقة إيجابية ولكنها تختلف في آثارها عبر عتبات مختلفة للتنمية المالية. فبينما يظل الشمول المالي مرتبطًا إيجابيًا بالنمو الاقتصادي، فإن حجم وتأثير هذه العلاقة يختلف بين البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية المالية، مما يسلط الضوء على أهمية تصميم سياسات الشمول المالي لتراعي المرحلة التنموية المحددة للقطاع المالي. تكشف النتائج أيضاً أن آثار الشمول المالي والتنمية المالية تختلف عبر مجموعات الدخل والمناطق، وفيما يتعلق بالهشاشة الاقتصادية.

-دراسة (Minhaj & Others, 2020):تبحث هذه الدراسة في تحليل أثر مؤشرات الشمول المالي (FII) على النمو الاقتصادي ل45 دولة للبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية(IsDB) للفترة 2000-2016،وتم استخدام المتغيرات المؤشرات الشمول المالي (FII)ممثل في كل من المتغيرات التالية: آلات الصراف الآلي لكل 100000شخص بالغ (ATM)، فروع البنوك التجارية لكل 100000شخص بالغ (BRC) ،المودعين مع البنوك التجارية (لكل 1000 شخص بالغ)(DCB)وحجم أقساط التأمين على الحياة إلى الناتج المحلي الإجمالي (LIN) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) متغير لقياس النمو الاقتصادي هو متغير تابع ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى هي :التجارة دولية تقاس من خلال الانفتاح التجاري (TOP)، التضخم لأسعار المستهلك (INF)، معدل النمو السكاني(POG)،معدل البطالة (UEP)، الالتحاق بالمدارس للتعليم الابتدائي(PRI)، مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة (LIT)،وتم استخدام طريقة العزوم المعممة (GMM)، والمربعات

الأقل على مرحلتين (SLS2)، ونموذج (PVAR) واختبارات السببية غرانجر. واستنادا إلى نتائج تقديرات هناك أثرا إيجابيا لمؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتكشف نتائج تحليل السببية غرانجر عن سببية ثنائية الاتجاه لمؤشرات الشمول المالي مع النمو الاقتصادي ولذلك،. وتوصي هذه النتائج بأن ينظر واضعو السياسات في الشمول المالي كمحرك للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

-**دراسة (Emara, Zhang, & Liu, 2019):** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والحوكمة والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1990-2018، بالاعتماد على بيانات سنوية لعينة تضم 44 سوقًا ناشئة ودولًا من المنطقة. وقد استخدمت الدراسة نماذج بيانات البانل، إلى جانب طريقة العزوم المعممة(GMM) لضمان دقة التقدير ومعالجة مشكلات الارتباط الذاتي وعدم تجانس البيانات.، اعتمدت الدراسة على مجموعة من مؤشرات الشمول المالي التي تغطي كلًا من الأسر والشركات، من بينها عدد الحسابات المصرفية(لكل 1000 من البالغين)، وعدد حسابات الشركات، وعدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي(لكل 100,000 نسمة)، بالإضافة إلى نسبة الشركات التي تعتمد على البنوك في تمويل استثماراتها، ونسبة الشركات التي تستخدم القروض المصرفية لتمويل رأس المال العامل. وتشير نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للشمول المالي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة. كما تبين أن الشمول المالي، خاصة من خلال مؤشرات الوصول المالي للأسر، له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيًا على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنه يتطلب أنظمة إشرافية وتنظيمية تدعم سيادة القانون واستقلال القضاء وإنفاذ العقود السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي. كما أشارت النتائج إلى أن تأثير حصول الشركات على التمويل لا يكون ذا دلالة إحصائية إلا في ظل وجود مؤسسات قوية. وأخيرا خلصت الدراسة إلى أن الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من الشمول المالي، مثل دول المنطقة، يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من خلال تحسين جودة الحوكمة. وتوصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات وطنية متكاملة تهدف إلى تعزيز الوصول إلى التمويل، بالتوازي مع تحسين مؤشرات الحوكمة، بما يعظم من أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

-**دراسة (Adedokun & Aga, 2021):**تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الشمول المالي والنمو الاقتصادي في عينة تضم 36 دولة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للفترة(2004-2017)، وقد اعتمدت الدراسة طريقة العزوم المعممة(GMM) واختبار السببية (Dimetrius Herlin) وتم استخدام مؤشر مركب للشمول المالي(FII) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)،ومؤشر رأس المال البشري(HCI)، وإجمالي الاستثمار (INV)،ومشاركة القوى العاملة(LAB)،والتجارة الدولية(TRA)وتبين النتائج أن الشمول المالي له تأثيرا إيجابيا كبيرا على النمو الاقتصادي في بلدان منطقة جنوب الصحراء الكبرى،وتشير نتائج أخرى إلى وجود سببية تمتد من النمو الاقتصادي إلى الشمول المالي على المدى القصير،ولذلك،ينبغي أن يشدد واضعو السياسات على الاستراتيجيات التي تعزز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الجيدة والميسورة التكلفة، لتحسين النمو الشامل في القارة.

-**دراسة (Ozili, 2024):** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والقروض المصرفية المتعثرة، والتضخم، وجودة إدارة الاقتصاد الكلي، ومعدل البطالة على النمو الاقتصادي كحالة دراسية مطبقة على دولة نيجيريا وذلك خلال الفترة (2007-2022) .ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على "النمو

الاقتصادي" (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) كمتغير تابع، في حين شملت المتغيرات المستقلة كلاً من: مستوى الشمول المالي، الاستقرار المالي، القروض المصرفية المتعثرة، معدل التضخم، مؤشر جودة إدارة الاقتصاد الكلي، معدل البطالة الإجمالي، بالإضافة إلى متغيري التجارة الدولية وتغير المناخ. وفيما يخص النموذج القياسي المتبع لتحليل البيانات، فقد استخدم نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية(OLS) ، ونموذج الانحدار الخطي المعمم (GLM)، وانحدار المربعات الصغرى القوية(RLS) ، وطريقة الانحدار الكمّي أو الشرائحي (Quantile regression) ، وأظهرت النتائج أن جودة إدارة الاقتصاد الكلي تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي على النمو الاقتصادي، بينما كان لمعدل التضخم والشمول المالي تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية، في حين لم يظهر للقروض المصرفية المتعثرة، ومعدل البطالة، والتجارة الدولية، وتغير المناخ أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي النيجيري، مع الإشارة إلى أن هذه المحددات (الشمول المالي، التضخم، الاستقرار المالي، البطالة) يصبح لها تأثير معنوي مختلف وواضح خلال "السنوات الاقتصادية الجيدة" (فترات الرخاء الاقتصادي غير المتأزمة).

-**دراسة (Isayev, 2026)**: تهدف هذه الدراسة إلى فحص الدور المُعدِّل للوساطة المالية غير المصرفية (NBFI) في العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على عينة من بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)شملت 26دولة خلال الفترة (2010-2021) .ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) كمتغير تابع، في حين شملت المتغيرات المستقلة والضابطة كلاً من: مؤشر مركب للشمول المالي، ومقاييس واسعة وضيقة لحجم الوساطة المالية غير المصرفية، إلى جانب إجمالي تكوين رأس المال الثابت (رأس المال المادي) ومتوسط سنوات الدراسة (رأس المال البشري). وفيما يخص النموذج القياسي، استخدم الباحث منهجية الانحدار الكمّي(Quantile Regression) ، والانحدار الكمّي المتزامن(SQR) ، والانحدار الكمّي المعمم (GQR) لمعالجة التحيز والتجانس، بالإضافة إلى استخدام اختبار "دوميتريسكو-هورلين (Dumitrescu–Hurlin) "لاختبار السببية. وقد أظهرت النتائج أن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي بشكل معنوي، لاسيما في الاقتصادات الأقل تطوراً، ورغم أن الوساطة المالية غير المصرفية تدعم النمو الاقتصادي بشكل مباشر، إلا أن تداخلها وتواجدها (سواء بالمقياس الواسع أو الضيق) يضعف ويُقلص من الآثار الإيجابية للشمول المالي على النمو، ويظهر هذا التأثير العكسي المُضعف بوضوح أكبر للمقياس الضيق للوساطة غير المصرفية في الدول ذات مستويات التنمية المتوسطة والعالية، وأخيراً، أثبتت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه (متبادلة) بين الشمول المالي، والوساطة المالية غير المصرفية، والنمو الاقتصادي.

-**دراسة (Agyei & Others, 2025)** :تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الشمول المالي الرقمي على كل من النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وذلك بالتطبيق على عينة تتكون من 15دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) خلال الفترة (2011-2021)،واعتمدت الدراسة على متغيرين تابعين هما: النمو الاقتصادي (مُقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي) والاستدامة البيئية(مُقاسة بحجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2)، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في مؤشرات الشمول المالي الرقمي (توافر أجهزة الصراف الآليATMs ، وعدد حاملي بطاقات الخصم المباشر)، بالإضافة إلى إدراج متغيرات ضابطة شملت: استخدام الإنترنت، مستوى التصنيع، الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل التضخم، استخدمت الدراسة النموذج القياسي المتمثل في انحدار

البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) بالاعتماد تحديداً على نموذج التأثيرات والعشوائية، وقد أظهرت النتائج أن الشمول المالي الرقمي (سواء عبر أجهزة الصراف الآلي أو بطاقات الخصم) ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية (تأثير معنوي) على النمو الاقتصادي في تلك الدول؛ أما فيما يتعلق بالاستدامة البيئية، فقد كشفت النتائج عن تأثيرات متباينة، حيث أظهرت زيادة أجهزة الصراف الآلي تأثيراً سلبياً معنوياً على انبعاثات الكربون (مما يعني تقليل الانبعاثات وتحسين الاستدامة البيئية)، بينما كان لبطاقات الخصم تأثير إيجابي معنوي على الانبعاثات (مما يعني زيادتها والإضرار بالبيئة نتيجة تحفيز الاستهلاك غير المستدام).

-دراسة (Arebo, 2025): تهدف هذه الدراسة إلى فحص التأثير غير المتماثل للشمول المالي على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على حالة دولة إثيوبيا خلال الفترة (1991-2023) .ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، في حين تمثل المتغير المستقل الرئيسي في مؤشر مركب لـ الشمول المالي (تم بناؤه بدمج مؤشرات مالية تقليدية ورقمية)، إلى جانب عدد من المتغيرات الضابطة التي شملت: الانفتاح التجاري، عرض النقود (التوسع النقدي)، النمو السكاني، سعر الصرف الحقيقي، وجودة المؤسسات. ومن الناحية المنهجية، استخدم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي (NARDL) لاختبار التأثيرات غير المتماثلة في المديين القصير والطويل، بالإضافة إلى اختبار "تودا-ياماموتو-Toda) " (Yamamotoلفحص اتجاه العلاقة السببية. وقد أظهرت النتائج أن الصدمات الإيجابية للشمول المالي (توسع الشمول) تعزز النمو الاقتصادي بشكل كبير في المدى الطويل، في حين أن الصدمات السلبية (انكماش الشمول) تؤدي إلى تراجعه، أما في المدى القصير فإن الصدمات الإيجابية فقط هي التي تحفز النمو بشكل ذي دلالة إحصائية. كما أوضحت النتائج أن الانفتاح التجاري، والتوسع النقدي، والنمو السكاني يمتلكون تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي، بينما يسهم سعر الصرف الحقيقي بشكل إيجابي في المدى القصير، وأخيراً، أكدت اختبارات السببية وجود علاقة متبادلة (ثنائية الاتجاه) بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

-موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

تتقاطع الدراسة الحالية مع جملة من الدراسات السابقة (Fundji, 2024) ؛ (Siddik & Bala-Keffi, 2024) ؛ (Minhaj, 2020) في تبنّي المنهج القياسي ونماذج بيانات البانل (Panel Data Models) لقياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصاد، غير أنّها تتميّز عنها في عدّة جوانب جوهرية:

أولًا -من حيث المجال الجغرافي :ركّزت دراسة (Fundji 2024)على القارة الإفريقية ككلّ، ودراسة Siddik & Bala-Keffi 2024)على 153 دولة، ودراسة (Minhaj 2020)على دول البنك الإسلامي للتنمية، في حين اقتصرت دراستنا على ستّ دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(الجزائر، تونس، مصر، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية)، ممّا يضفي عليها خصوصية إقليمية تعكس الواقع الاقتصادي والمصرفي لهذه المنطقة.

ثانيًا -من حيث الفترة الزمنية :تغطّي دراستنا فترة ممتدّة من 2004 إلى2023 ، وهي فترة أطول نسبيًا من معظم الدراسات السابقة، وتشمل التحول الرقمي و أحداثًا اقتصادية كبرى :لأزمة المالية2008 ، أزمة كوفيد- 19

ثالثاً - من حيث المنهجية :تعتمد الدراسة الحالية على نماذج البانل الساكنة (PRM, FEM, REM) مع اختبارات المفاضلة المعيارية(Fisher, Breusch-Pagan, Hausman) ، وهو مسار منهجي صارم يختلف عن الاعتماد الحصري على GMM أو NARDL في كثير من الدراسات .

رابعاً - من حيث النتائج :تتقاطع نتائج الدراسة الحالية مع نتائج (Ozili ,2024) في الإشارة إلى محدودية الأثر الإيجابي للشمول المالي ضمن بيئات مؤسسية ضعيفة، وتتوافق مع (Emara et al. ,2019) في التأكيد على أن منطقة MENA تحتاج إلى تحسين البيئة المؤسسية لتحقيق أثر فعّال.

المحور الثاني: الإطار النظري الشمول المالي

الفرع الاول: تعريف الشمول المالي

ويعرف الشمول المالي بأنه" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بحيث تتوافر في الوقت المناسب، وبأسعار مناسبة، وبكفاءة كافية، مع توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات من قبل مختلف شرائح المجتمع. يشمل ذلك تطبيق مناهج مبتكرة مثل التوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاهية المالية، والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وضمان استفادة جميع الأفراد من الفرص الاقتصادية بشكل عادل ومستدام".(Yadav & others, 2020, p. 1)

و يعرف بأنه " قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى منتجات وخدمات مالية متنوعة وفعالة وبأسعار ميسورة، تلبي احتياجاتهم في مجالات المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة"(Demirguc-Kunt & others, 2017, p. 2).

الشمول المالي هو "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المناسبة في الوقت المناسب والتي تحتاج إليها كافة فئات المجتمع عامة وكذلك الفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل الجهات الفاعلة وبالتالي تشجيع جميع الأفراد والأسر والشركات على الحصول على الفوائد الكاملة واستخدام المنتجات والخدمات المالية"(Ofosu & others, 2020, p. 42).

يعد الشمول المالي آلية تهدف إلى توفير الخدمات المصرفية والمالية لمختلف فئات المجتمع من خلال ضمان وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الأساسية بغض النظر عن مستويات دخلهم أو حجم مدخراتهم ويركّز هذا المفهوم على إدماج الفئات المحرومة اقتصاديًا عبر تقديم حلول مالية ميسّرة تشمل خدمات الادخار والائتمان بتكلفة منخفضة وبأساليب سهلة الاستخدام، ويهدف إلى ضمان استفادة الفقراء والمهمشين على أفضل وجه من أموالهم والحصول على التعليم المالي. مع التقدم في التكنولوجيا المالية والمعاملات الرقمية المزيد والمزيد من الشركات الناشئة الآن جعل الشمول المالي أسهل.

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الشمول المالي يُعد أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي ،اذ يساهم في تعزيز كفاءة النظام المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين منه مع إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل أهمية الشمول المالي فيما يلي(دردور و حركات، 2020، ص75):

- يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجات بما يزيد من قدرتها على جذب عدد أكبر من العملاء وتوسيع حجم المعاملات المالية.
- يدعم الشمول المالي بناء بنية تحتية مالية متينة، تُعدّ أساسًا لتطوير النظام المالي، مما ينعكس إيجابًا على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.
- يمتد تأثير الشمول المالي إلى البعد الاجتماعي، حيث يسهم في تحسين أوضاع الفئات محدودة الدخل، ويعزز إدماج فئات مهمة مثل النساء والشباب في النشاط الاقتصادي.
-يعزز الشمول المالي دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في القطاع المالي الرسمي من خلال تقديم المنتجات والخدمات المالية المناسبة لها مما يدعم نموها ويرفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
-المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.
- تمكين الأفراد من الحصول على القدرة والأدوات اللازمة لإدارة وتوفير أموالهم وتمكين اكتساب المهارات والمعرفة لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة.
- يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيرادات الضريبية.
- تقديم الخدمات المالية للعملاء بتكلفة معقولة ومتاحة لهم بسهولة ويتم تقديم الخدمات في المقام الأول من قبل البنوك و المؤسسات المالية الأخرى مثل مكتب البريد شركات التأمين والسماسرة وصناديق الاستثمار وغيرها.
- تطوير القطاع المالي يخفض المعلومات وتكلفة المعاملات تلعب دورا هاما دور في تعبئة المدخرات، وصرف الائتمان، وتسهيل المدفوعات، وإدارة المخاطر وغيرها لتعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى الحد من الفقر .

الفرع الثالث: أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى (شرفا و عجور، 2019، ص ص 6-7):

- ✓ تعزيز و توسيع نطاق وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية مع تعزيز الوعي المالي وتمكين الأفراد من الاستفادة منها بما يحسن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ يعمل على تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل خاصة للفئات محدودة الدخل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين .
- ✓ دعم الشمول المالي تنمية ريادة الأعمال والعمل الحر، مما ينعكس إيجابًا على تعزيز النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو.
- ✓ يعزز قدرة المؤسسات متناهية الصغر على الاستثمار والتوسع، من خلال توفير منتجات مالية ملائمة لاحتياجاتها.
- ✓ يساهم في تقليص معدلات الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي، عبر تحسين توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف الفئات.
- ✓ تعزيز الاستقرار المالي.
- ✓ تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المحور الثالث: دراسة القياسية

اقتصرت هذه الدراسة على نماذج بانل وهذا على عينة من 6 دول منطقة MENA (الجزائر ،تونس، مصر،كويت، قطر، سعودية)، اعتماداً على الإحصاءات المستقاة من بنك الدولي،فإنه تم قياس أثر الشمول المالي بمؤشراته المتمثلة في : (AT)ماكينات الصراف الآلي(لكل 100 ألف بالغ)،(CB)فروع البنك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)،(BF)المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)،(DC)الإيداع البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ) على النمو الاقتصادي والمتمثل في معدل نمو ناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة (2004-2023) وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة ($N \times T$) ، فإنه سوف يتم اختيار نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$GDP=\int(AT,CB,BF,DC)$$

AT:ماكينات الصراف الآلي(لكل 100 ألف بالغ).

CB:فروع البنك التجارية (لكل 100 ألف بالغ).

BF:المقترضون من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ).

DC:الإيداع البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ).

GDP: معدل نمو ناتج المحلي الإجمالي .

$$GDP =\beta_0+ \beta_1 AT + \beta_2 CB+ \beta_3 BF+ \beta_4 DC+\mu_i$$

الفرع الاول:اختبارات جذر الوحدة

وسنقوم باستخدام أهم هذه الاختبارات ويتمثل في اختبار Levin, Lin and Chu (2002) واختبار (Im, Pesaran and Shin (2003 .

الجدول رقم(1): اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات

	Niveau		1ère différence		
	LLC	**IPS**	**LLC**	**IPS**	
AT	-0.99 (0.15)	-0.60 (0.27)	-2.85 (0.00)***	-1.72 (0.04)**	**I(1)**
CB	-0.62 (0.26)	-0.88 (0.18)	-3.17 (0.00)***	-1.90 (0.02)**	**I(1)**
BF	-0.21 (0.41)	-0.41 (0.31)	-3.07 (0.00)***	-2.53 (0.00)***	**I(1)**
DC	1.35 (0.91)	1.84 (0.96)	-3.39 (0.00)***	-1.84 (0.03)**	**(1)I**
GDP	-2.07 (0.01)**	-1.86 (0.03)**	/	/	**I(0)**

المصدر:اعتمادا على مخرجات STATA 17

من خلال الجدول رقم (1) إن اختبار (LLC) و اختبار (IPS) نلاحظ أن المؤشرات الشمول المالي المتمثلة في: (AT)ماكينات الصراف الآلي،(CB)فروع البنك التجاري،(BF)المقترضون من البنوك التجارية ،(DC)الإيداع في

البنوك التجارية مستقرة عند الفرق الأول(1)I عند المستوى المعنوية (1%,5%,10%)،أما معدل نمو ناتج المحلي الإجمالي (GDP) مستقرة عند المستوى (0)I عند المستوى المعنوية (5%,10%).

الفرع الثاني:االاحصاء الوصفي

يُعرض في الجدول رقم(2) ملخصاً للإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة(2004-2023) .

الجدول رقم(2): الإحصاء الوصفي للمتغيرات

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	عدد المشاهدات
GDP	4.21	3.85	-7.11	18.93	120
AT	48.36	37.42	2.14	169.53	120
CB	12.47	8.63	1.82	41.27	120
BF	183.64	142.18	12.30	643.71	120
DC	521.87	389.24	32.14	1847.30	120

المصدر :اعتماداً على مخرجات STATA 17 ومعطيات البنك الدولي

تكشف الإحصاءات الوصفية أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العينة بلغ 4.21% بانحراف معياري مرتفع يصل إلى3.85% ، مما يعكس تذبذباً واضحاً في أداء الاقتصادات المدروسة .أما ماكينات الصراف الآلي (AT) فتشير إلى تفاوت كبير بين الدول، إذ يتراوح العدد بين 2.14 و 169.53لكل 100 ألف بالغ .كما يُلاحظ أن الودائع البنكية (DC) تتميز بأعلى انحراف معياري (389.24) مما يعكس التباين الهيكلي الكبير بين دول منطقة MENA.

الفرع الثالث:الارتباط بين المتغيرات الدراسة

الجدول رقم (3):مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

	GDP	**AT**	**CB**	**BF**	**DC**
GDP	1.0000				
AT	0.023912 (0.8171)	1.0000			
CB	0.213612 (0.0366)	0.428538 (0.0000)	1.0000		
BF	0.317495 (0.0016)	0.736841 (0.0000)	0.806776 (0.0000)	1.0000	
DC	-0.279382 (0.0058)	0.489846 (0.0000)	0.472531 (0.0000)	0.333057 (0.0009)	1.0000

المصدر:اعتمادا على مخرجات STATA 17

من خلال هذا الجدول رقم (3) نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط :

-هناك ارتباط موجب وقوي بين(AT)ماكينات الصراف الآلي وناتج المحلي الإجمالي (GDP) قيمة احتمالية 0.81 وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%.

-هناك ارتباط موجب وضعيف بين(CB)فروع البنك التجارية وناتج المحلي الإجمالي (GDP) قيمة احتمالية 0.03 وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%.

-هناك ارتباط موجب وضعيف بين(BF)المقترضون من البنوك التجارية وناتج المحلي الإجمالي (GDP)قيمة احتمالية 0.00 وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%.

- هناك ارتباط سالب وضعيف بين(DC)الإيداع في البنوك التجارية وناتج المحلي الإجمالي (GDP) قيمة احتمالية 0.00 وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%.

الفرع الرابع: تقدير بانل الساكن

الجدول رقم(4):معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة

المتغير التابع:INF	نموذج الانحدار التجميعي (**PRM**)		نموذج التأثيرات الثابتة(**FEM**)		نموذج التأثيرات العشوائية(**REM**)	
المتغيرات التفسيرية	Coef	Prob	Coef	Prob	Coef	Prob
AT	-0.065339	0.0955	-0.151275	0.0067	-0.066278	0.0844
CB	-0.069296	0.7145	0.871547	0.0020	0.113411	0.5413
BF	0.043144	0.0079	-0.000159	0.9939	0.034559	0.0255
DC	-0.005458	0.0124	-0.004622	0.1538	-0.006619	0.0021
C	5.040905	0.0003	3.736928	0.1098	5.313702	0.0003
R^2	0.296494		0.497227		0.257155	
F–statistic Prob	9.588033 (0.000000)		9.450137 (0.000000)		7.875491 (0.000000)	
DW	1.08		1.46		1.14	

المصدر:اعتمادا على مخرجات STATA 17

يبين الجدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج بيانات البانل الساكن، وذلك بالاعتماد على ثلاث طرق قياسية وهي: طريقة الانحدار التجميعي(PRM)وطريقة التأثيرات الثابتة(FEM) وطريقة التأثيرات العشوائية(REM).

الفرع الخامس: اختبارات المفاضلة بين النماذج

1-المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي(PRM) والنموذج التأثيرات الثابتة(FEM) :

يُستخدم اختبار فيشر المقيد (F-test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة(FEM) ، حيث تم إجراء الاختبار بالاعتماد على فرضيتين أساسيتين:

- الفرضية العدمية (H0) :نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم .
- الفرضية البديلة (H1) :نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة.

الجدول رقم (5): اختبار فيشر المقيد

قيمة الاختبار	احتمالية
6.86	0.02

المصدر:اعتمادا على مخرجات STATA 17

يتضح من نتائج الجدول رقم (5) رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وذلك نظرًا لأن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر المقيد بلغت (0.02)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%). وبالتالي نموذج الآثار الثابتة (FEM) وهو الملائم.

2-المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي(PRM) والنموذج التأثيرات العشوائية(REM):

تم استخدام اختبار (Breusch–Pagan LM Test)للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) ،ويستند هذا الاختبار إلى الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية العدمية (H0) :نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم .
- الفرضية البديلة (H1) :نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملاءمة.

الجدول رقم(6): اختبار مضاعف لاغرانج Breusch-Pagan LM

قيمة الاختبار	احتمالية
2.52	0.047

المصدر:اعتمادا على مخرجات STATA 17

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch–Paganبلغت (0.047)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%). وعليه، يُعدّ نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج الأنسب لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

3-المفاضلة بين النموذج الانحدار الثابتة(FEM) والنموذج التأثيرات العشوائية(REM):

تم إجراء اختبار (Hausman, 1978) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) ،وترتكز آلية الاختبار على فرضيتين أساسيتين:

- الفرضية العدمية :(H0) نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم .
- الفرضية البديلة :(H1) نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب .

ويتم اتخاذ القرار بشأن النموذج الأنسب بناءً على القيمة الاحتمالية للاختبار، حيث يشير رفض H0 إلى تفضيل نموذج التأثيرات الثابتة، بينما يعني قبول H0 أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب للتقدير.

الجدول رقم(7) : اختبار Hausman

قيمة الاختبار	احتمالية
25.04	0.00

المصدر:اعتمادا على مخرجات STATA 17

تشير نتائج الجدول رقم(7) أن القيمة الاحتمالية للاختبار Hausman (0.00) وهي وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي نموذج التأثيرات الثابتة FEM) (هو الملائم للدراسة لتقدير بانل الساكن.

ونتائج التقدير نموذج التأثيرات الثابتة المتوصل إليها :

الجدول (8) :تقدير نموذج تأثيرات الثابتة

المتغير التابع:GDP		
المتغيرات المستقلة	**Coef**	**Prob**
AT	-0.151275	0.0067
CB	0.871547	0.0020
BF	-0.000159	0.9939
DC	-0.004622	0.1538
c	3.736928	0.1098
R^2	0.4972	

المصدر:اعتمادا على مخرجات STATA 17

من خلال الجدول رقم(8) نلاحظ:

- يُلاحظ أن معامل التحديد R^2 بلغ نحو 49.72% في نموذجFEM ، أي أن المتغيرات المستقلة المُدرجة تُفسّر ما يقارب نصف التباين في معدل النمو الاقتصادي .ويعكس معامل التحديد هذا المستوى قيوداً في القوة التفسيرية للنموذج، وهو ما يُعزى جزئياً إلى حذف متغيرات اقتصاد كلي من النموذج الحالي او

- وجود علاقة سالبة ومعنوية بين(AT)ماكينات الصراف الآلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند مستوى معنوية 5%،بحيث ارتفاع ماكينات الصراف الآلي 1% سينخفض نمو ناتج المحلي الإجمالي ب0.15% وجاء مخالف لنظرية الاقتصادية وهي النظرية التوسط المالي (McKinnon-Shaw,1973)التي تؤكد أن توسيع الوصول إلى الخدمات المالية يُفضي إلى تحسين تخصيص الموارد .ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدة أسباب: ضعف الثقافة المالية حيث يعاني قطاع كبير من مستخدمي هذه الآلات في دول المغرب العربي من ضعف الإلمام بالاستخدام الرقمي، مما يحدّ من إسهامها في الأنشطة الإنتاجية وتوسع غير منتج و يرتبط توسّع شبكة الصراف الآلي في بعض الدول بالاستهلاك الآني لا بالادخار أو الاستثمار الإنتاجي، وإشكاليات الأمان والتقادم التقني حيث تُشير إلى ضعف منظومة الأمن الرقمي لهذه الأجهزة في المنطقة، وهو ما يُقلّص ثقة المستخدمين

- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين(CB)فروع البنوك التجارية والناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند مستوى المعنوية 5 %،أي ارتفاع فروع البنك التجارية 1% سيؤدي إلي ارتفاع نمو ناتج المحلي الإجمالي ب 0.87% ،وجاء حسب النظرية الاقتصادية ويتوافق هذا التفسير مع نظرية التوسط المالي (Levine,2005)التي ترى أن الفروع البنكية تُوسّع نطاق الائتمان المتاح لقطاعات الاقتصاد الحقيقي، وتُيسّر تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة . كذلك يُسهم توسّع الفروع في تعميق التضمين المالي للمناطق الريفية والنائية التي كانت محرومة من الخدمات.

- ووجود علاقة سالبة وغير معنوية بين(BF)المقترضين من البنوك التجارية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى المعنوية 5 %،بحيث ارتفاع القروض البنكية 1% سيؤدي إلي انخفاض نمو ناتج المحلي الإجمالي ب0.0001%،وهذا جاء مخالف لنظرية الاقتصادية ورغم توقّع الأثر الإيجابي لعدد المقترضين على النمو الاقتصادي وفق نظرية التمويل الداخلي للنمو(Romer, 1986) ، أفرزت النتائج علاقة سالبة وغير معنوية إحصائياً .ويُعزى ذلك إلى توجيه القروض في الغالب نحو الاستهلاك لا الاستثمار الإنتاجي، فضلاً عن ارتفاع معدلات القروض المتعثرة في دول كالجزائر ومصر بسبب ضعف الضمانات الحقيقية.

- ووجود علاقة سالبة وغير معنوية بين(DC)الإيداع في البنوك التجارية وناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى المعنوية 5 %،بحيث ارتفاع الودائع البنكية 1% سيؤدي إلي انخفاض نمو ناتج المحلي الإجمالي ب0.004%، وجاء هذا مخالف لنظرية الاقتصادية اي يتعارض هذا مع الفرضية النظرية لنموذج ماكينون-شو-McKinnon) (Shaw, 1973الذي يعتبر الادخار المنظّم وقوداً للاستثمار والنمو .ويُفسَّر هذا الأمر بغياب التوظيف الفعّال للودائع في استثمارات منتجة، حيث تعمل بعض البنوك في دول العينة كمستودعات للأموال بدلاً من كونها وسيطاً فعّالاً لتحويل الادخار إلى استثمار .ويُؤكد هذا وجود فجوة بين عمق الجهاز المصرفي وفعّاليته التنموية في منطقة MENA.

خاتمة:

أصبح الشمول المالي من أهم الموضوعات التي لاقت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من قبل الدول والهيئات الدولية والجهات المالية والرقابية، لما يعكسه من تأثير على الاقتصاد من خلال ربط الفرد بالمؤسسات المالية، بتسهيل تقديم كافة الخدمات المالية بغض النظر عن نوع وقيمة الخدمة، مع التركيز على الجودة والتكنولوجيا، مما يزيد في ثقافة الفرد الاستثمارية فتتوفر فرص العمل وبهذا يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي يرتفع معدل النمو الاقتصادي ومنه السير نحو التنمية المستدامة .

النتائج: من خلال الدراسة توصلنا إلي:

- ✓ وجود علاقة سالبة ومعنوية بين(AT)ماكينات الصراف الآلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند مستوى معنوية 5%.
- ✓ وجود علاقة موجبة ومعنوية بين(CB)فروع البنك التجارية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند مستوى المعنوية 5% .

- ✓ ووجود علاقة سالبة وغير معنوية بين(BF)المقترضون من البنوك التجارية ونمو ناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى المعنوية 5 %.
- ✓ ووجود علاقة سالبة وغير معنوية بين(DC)الإيداع في البنوك التجارية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند المستوى المعنوية 5 %.
- ✓ نتائج الدراسة تتقاطع جزئيًا مع دراسة Fundji (2024) فيما يخصّ الأثر الإيجابي لفروع البنوك، وتختلف عنها في التأثير السالب لباقي المؤشرات .وهذا التباين منطقي بالنظر إلى اختلاف السياق المؤسّسي بين دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول MENA.

أما في ما يخص الفرضية القائلة " وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول منطقة MENA " وجدنا أن معظم المؤشرات الشمول المالي ترتبط بعلاقة العكسية مع النمو الاقتصادي بالاستثناء فروع البنوك التجارية ترتبط بعلاقة موجبة مع النمو الاقتصادي وبالتالي نرفض هذه الفرضية، على رغم الجهود المبذولة مازالت لم تواكب المستوى الذي يشهده باقي الدول العالم.

المراجع:

1. ياسر عبد طه الشرفا، حنين محمد بدر عجور، (2019)، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولة الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، مركز رفاد للدراسات و الأبحاث: المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال ، المجلد 06 ، العدد 01، ص ص1-19
2. دردور أسماء ، حركات سعيدة ، (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 استعمال نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية ،المجلد 1،العدد 4، ص ص71-90.
3. Adedokun, M. W., Aga, M. (2021), Financial inclusion: A pathw ay to economic growth in Sub-Saharan African economies, International Journal of Finance & Economics, https://doi.org/10.1002/ijfe.2559.
4. Ali Minhaj , Others , (2020),Does financial inclusion enhance economic growth? Empirical evidence from the IsDB member countries, international Journal of Finance & Economics,Vol.26,Issue 4,pp. 5235-5258.
5. Arebo, M. (2025). Asymmetric analysis of the financial inclusion – growth nexus: A NARDL approach.Asymmetric analysis of the financial inclusion – growth nexus: A NARDL approach. Research in Globalization, 11, 100316, https://doi.org/10.1016/j.resglo.2025.100316.
6. Asli Demirguc-Kunt,others,(2017), Financial Inclusion and Inclusive Growth : A Review of Recent Empirical Evidence,World Bank Policy Research Working Paper No. 8040.
7. Agyei, A., & Others. (2025). Policy strategies for balancing digital financial inclusion with environmental sustainability and economic growth: lessons for sustainable development in Sub-Saharan African economies. Sustainable Futures, 10, 101503, https://doi.org/10.1016/j.sftr.2025.101503.
8. Christophe Hurlin,Valérie Mignon,(2007), Second Generation Panel Unit Root Tes, Working Papers halshs-00159842, HAL,pp.1-25.
9. Fundji, O. J. (2024). The impact of financial inclusion on economic growth based on East, West and Southern Africa. International Journal of Economics and Financial Issues, 14(5) , pp.203-209.

10. Josephine Ofosu-Mensah Ababio, Others. ,(2020), Financial inclusion and human development in frontier countries, International Journal of Finance & Economics,Vol.26,No.1,pp.42-59.
11. Isayev, M. (2026). Financial inclusion and economic growth: The role of non-bank financial intermediation. International Review of Economics and Finance, 105, 104829, https://doi.org/10.1016/j.iref.2025.104829.
12. Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of Political Economy, 94(5), 1002-1037.
13. Levine, R. (2005). Finance and growth: Theory and evidence. In P. Aghion & S. N. Durlauf (Eds.), *Handbook of Economic Growth* (Vol. 1, pp. 865-934). Elsevier.
14. McKinnon, R. I. (1973). *Money and capital in economic development*. Washington, D.C.: Brookings Institution Press.
15. Noha Emara,Xiaojun Zhang, Shangchao Liu,(2019), Economic Growth and Financial Stability in MENA Countries: Does Exporting Oil Matters ?,Topics in Middle Eastern and African Economies,Vol. 21, No. 2,pp.68-85.
16. Ozili, P. (2024). Impact of financial inclusion, financial stability, bank nonperforming loans, inflation, macroeconomic management quality and unemployment on economic growth in Nigeria. African Journal of Economic and Management Studies, https://doi.org/10.1108/AJEMS-05-2024-0287.
17. Shaw, E. S. (1973). *Financial deepening in economic development*. New York: Oxford University Press.
18. Siddik, J., & Bala-Keffi, L. R. (2024). Revisiting the relation between financial inclusion and economic growth: a global analysis using panel threshold regression . Economic Modelling, 135, 106707. https://doi.org/10.1016/j.econmod.2024.106707 .
19. Vishal Yadav,Others., (2020) Multidimensional financial inclusion index for Indian states,Journal of Public Affairs,Vol. 21, Issue 3.